الفصل الأربعون
مكانة الجامعات العربية في التصنيفات الدولية

رفيقة حمود[١]

ملخص

ظهرت التصنيفات الترتيبية للجامعات (Ranking) على المستويات الوطنية ثم الدولية، استنادا إلى مبينات (Indicators) بعضها نوعي/ذاتي كالسمعة الأكاديمية للجامعات، وبعضها كمي مستقى من إحصاءات الجامعات، كقبول الطلبة، ومعدل استمرارهم في الدراسة، ومدى توافر الأساتذة، ورواتبهم، ونسبة الحاصلين منهم على درجة الدكتوراه، والموارد المالية المتوفرة، وعدد الحاصلين على جوائز دولية من الطلبة والأساتذة، إلخ. وأصبح موضوع تصنيف الجامعات موضع اهتمام كثيرين لأنه يقدم معلومات مفيدة للطلبة ولأولياء الأمور وللحكومات وللمسؤولين عن مؤسسات التعليم العالي وغيرها.

تتناول هذه الدراسة أبرز التصنيفات الدولية للجامعات وتقارن بينها وبخاصة المواقع التي احتلتها الجامعات العربية فيها خلال السنوات الماضية. وتشير الدراسة إلى أن المبينات المستخدمة في التصنيفات المختلفة متنوعة ومتباينة، وجميعها غير شاملة للجوانب التي يجب أن تقوَّم في أداء المؤسسات. وتبين أن الجامعات التي تحتل المراكز الأولى في تلك التصنيفات تتمتع بإمكانات مادية وبشرية متميزة، مما يجعل الغالبية العظمى من الجامعات العربية تغيب عن قوائم أفضل الجامعات نظرا لاختلاف أوضاعها عن أوضاع جامعات النخبة، بحيث كان عدد الجامعات العربية التي ظهرت على قوائم التصنيفات الدولية في السنوات الأخيرة قليلاً جدا (لم يتجاوز الثماني) مقارنة بعدد الجامعات العربية الكلي، وكانت مراكزها متأخرة بشكل عام، مع ملاحظة تقدم مراكز عدد من الجامعات السعودية من سنة لأخرى. كذلك كانت مراكزها متأخرة في تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي مقارنة بتركيا وإيران.

مقدمة

تأثر التعليم العالي في العقود الأخيرة بشكل واضح -كغيره من القطاعات- بما يشهده العالم من تطورات سريعة على الصعيد المعرفي والعلمي والتقني، ومن انفتاح عالمي، وبما يتركه ذلك من آثار على عالم العمل الذي أصبح يتطلب مستويات عالية من المهارات والمعرفة والتفكير لتتلاءم مع الاقتصاد القائم على المعرفة، وما يرافقه من نظام اقتصادي حر. وأدى ذلك إلى عولمة التعليم العالي، وازدياد اهتمام المنظمات الدولية المعنية بدعمه وتطويره بهدف تحقيق جودته وزيادة فاعليته باعتباره عاملا أساسيا في تنمية رأس المال البشري، ومحركا للتنمية المستدامة. كما اشتد الطلب الاجتماعي عليه، وزادت أعداد مؤسساته، واشتد التنافس الأكاديمي العالمي بينها، وأصبح العديد منها يعيد النظر باستراتيجياته وخططه ومناهجه وطرائقه لتحسين نوعية التعليم والبحث ليصبح "جامعة ذات مستوى عالمي" (World Class University-WCU).

في الوقت ذاته، ازداد تحرك الطلاب إلى خارج حدود بلادهم، خاصة باتجاه جامعات الغرب، للبحث عن إمكانيات علمية وشهادات أجنبية أفضل، وأصبح بعض الدول يستثمر في ابتعاث الطلبة والباحثين إلى الجامعات حول العالم للاستفادة منهم عند عودتهم، وازداد حراك الأفكار، وبدأت بعض

(١) د. رفيقة حمود، خبيرة تربوية، حائزة على شهادة الدكتوراه في علم النفس-علوم التربية من جامعة السوربون - باريس في العام ١٩٦٩. البريد الإلكتروني: rhammoud@internetegypt.com

الجامعات المرموقة تستقطب المتميزين من الطلبة والأساتذة والباحثين من الدول الأخرى، بحيث بدأ الحديث عن "سباق الأدمغة العالمي". من جهتها بدأت الجامعات الغربية تتحرك خارج بلادها لتقترب أكثر من زبائنها بفتح فروع لها في بلدان أخرى، بحيث وصل عدد فروع الجامعات الأجنبية في آسيا والشرق الأوسط مؤخرا ١٦٢ فرعا (Wildavsky, 2010)، كما حصل في قطر مثلا والإمارات.

كانت محاولات تصنيف الجامعات في الولايات المتحدة قد بدأت في أوائل القرن العشرين مركزة على أي الجامعات تنتج أفضل الخريجين، وتتابَع عبر عدة عقود ظهور العديد من التصنيفات الترتيبية (Rankings). وفي عام ١٩٨٣ صدر ملحق مجلة (U.S.News& World Report) لتحديد أفضل الجامعات الأميركية، وتبعه قيام العديد من المؤسسات الصحفية وهيئات الاعتماد الأكاديمي والجامعات ووزارات التعليم العالي في أكثر من أربعين دولة في مختلف أنحاء العالم بتصنيف ترتيبي للجامعات الوطنية (Wildavsky, 2010).

ركز محررو يو أس نيوز بادئ الأمر في تصنيفهم على السمعة الأكاديمية، فتعرضت منهجيتهم لانتقادات عنيفة. وحاولوا الاستفادة من ذلك وأدخلوا تعديلات هامة على المنهجية لتحسين النتائج. وتوصلوا إلى استخدام مقاييس أساسية (Key measures)ومُبيِّنات (Indicators)[1]بعضها نوعي/ ذاتي، كالسمعة الأكاديمية للمؤسسات من خلال استطلاع آراء الأكاديميين النظراء، كرؤساء المؤسسات والعمداء والأساتذة، حول مؤسسات التعليم العالي التي تنتج أفضل الخريجين في المجال الأكاديمي الذي يقدمونه في مؤسساتهم؛ وبعضها الآخر كمي مستقى من إحصاءات الجامعات، كقبول الطلبة الكفؤين، ومعدل استمرارهم في الدراسة حتى التخرج، ومدى توافر الأساتذة ورواتبهم ونسبة الحاصلين منهم على درجة الدكتوراه، والموارد المالية والإنفاق على البحوث، إلخ. ومنحوا كل مقياس/ مُبيِّن وزنا معينا. وقد بقي هذا التصنيف الأكثر تأثيرا وشعبية (Wildavsky, 2010).

في هذه الاثناء (٢٠٠٣) ظهر أول تصنيف دولي للجامعات، تحت اسم "التصنيف الترتيبي الأكاديمي للجامعات في العالم" (ARWU)، وقد أعدته جامعة شنغهاي جياو تونغ (SJTU)، وصدر عام ٢٠٠٣.

وقد أثارت التصنيفات الترتيبية الدولية للجامعات الكثير من الجدل بشأن مدى فاعليتها، ووُجِّه نقد كثير لمنهاجياتها ومحدودية المعايير المعتمدة فيها. ورغم ذلك، تحمس لها كثيرون ورأوا أنها مفيدة، لأنها أعطت دفعة لتطوير التعليم العالي. فقد عمدت دول عديدة بما فيها دول نامية، كباكستان والسعودية وغيرهما، لرصد مبالغ طائلة لتطوير جامعاتها أكاديميا وبحثيا لتتكيف مع المعايير العالمية، واستقطاب أساتذة وباحثين من الخارج في محاولة لرفع مراكزها عالميا، وتحسنت مراكز الجامعات الصينية مثلا في التصنيفات المتعاقبة، فقد بلغ عددها في تصنيف شنغهاي لأفضل ٥٠٠ جامعة ٩ جامعات عام ٢٠٠٣، وارتفع هذا العدد عام ٢٠١١ إلى ٢٣ جامعة[2]؛ وضخت كل من فرنسا وألمانيا الملايين في جامعاتها البحثية لتمكينها من احتلال مراكز متقدمة (Wildavsky, 2010). وقد أصبح موضوع ترتيب الجامعات موضع اهتمام كثيرين، وأصبح له تأثير على سمعة الجامعات، وخلق منافسة كبيرة، وأصبح موضوعا لرسائل الدكتوراه وللأوراق الأكاديمية والمؤتمرات وحلقات النقاش (Wildavsky, 2010).

(١) تعتمد الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية مصطلح "مبيِّن ترجمة لكلمة Indicator.

(2) http://www.shanghairanking.com/ARWU2011.html

أولا: أبرز التصنيفات الدولية للجامعات والمقاييس/المُبَيِّنات التي تعتمدها في التقويم

١. تصنيف شانغهاي-الصين[١]

يدعى "التصنيف الترتيبي الأكاديمي للجامعات في العالم" (ARWU)، أصدره معهد التعليم العالي في جامعة شنغهاي جياو تونغ (Shanghai Jiao Tong University =SJTU) عام ٢٠٠٣ لإعطاء الجامعات الصينية معيارا يساعدها على تحديد مركزها مقارنة بالجامعات الأخرى حول العالم، ويمكِّنها من تقليص الفجوات التي تفصلها عن أفضلها. وسريعا، أصبح الطلب على هذا التصنيف ضخما حيث زار موقعه منذ صدوره ملايين الأشخاص بمتوسط ٢٠٠ شخص في اليوم (Wildavsky, 2010)، وبدأت الجامعات تتنافس لتحتل موقعا متميزا فيه حتى تضمن سمعة عالمية جيدة.

ويركز تصنيف شنغهاي في تقويمه لمؤسسات التعليم العالي على أربعة مبينات هي: عدد الحاصلين على جائزة نوبل وميداليات فيلدز[٢] من الخريجين والأساتذة وفقا لتاريخ الحصول عليها؛ وعدد الباحثين الذين نشروا أبحاثا في مجلتي (Nature & Science-N&S)؛ وعدد الذين تم الاستشهاد بأبحاثهم بشكل مكثف من قبل آخرين في ٢١ تخصصا علميا؛ وعدد الأبحاث المفهرسة في القائمة العلمية الموسعة (SCIE) أو في قائمة الأبحاث الاجتماعية (SSCI) أو قائمة الآداب والإنسانيات(ARHI) خلال العام الأخير، ويمنح أوزانا مختلفة (نسباً مئوية) لتلك المبينات (جدول رقم ١).

يفحص تصنيف شنغهاي أوضاع ٢٠٠٠ جامعة، ولكنه ينشر فقط أفضل ٥٠٠ جامعة بعد تقويمها بشكل عام. وابتداء من عام ٢٠٠٧ بدأ ينشر تصنيفا لأفضل ١٠٠ جامعة وفقا لمجالات التخصص (علوم، هندسة، طب، علوم اجتماعية)، كما بدأ ينشر ابتداء من عام ٢٠٠٩ تصنيفا لأفضل ١٠٠ جامعة وفقا لمواد علمية محددة (رياضيات، فيزياء، كيمياء، علوم الكومبيوتر).

٢. تصنيف التايمز للتعليم العالي-بريطانيا[٣]

بعد عام من صدور تصنيف شنغهاي، أي في عام ٢٠٠٤، صدر في المملكة المتحدة "ملحق مجلة التايمز للتعليم العالي" (Times Higher Education Supplement =THES) كتصنيف ترتيبي دولي للجامعات، اعتُبر هاما لأنه سمح للجامعات البريطانية بمقارنة نفسها بالجامعات الأميركية كما بالجامعات البريطانية الأخرى. وقد بدأ في سنواته الأولى بالتعاون مع مؤسسة الأبحاث (Quacquarelli and Symonds Ltd=QS). وبعد تغيير ملكية التايمز وبدء التعاون مع مؤسسة (Thomson Reuters) المتخصصة الدولية في البيانات ابتداء من عام ٢٠١٠-٢٠١٢، عُدِّل اسم التصنيف ليصبح (THE World University Ranking).

تعتمد منهجية تصنيف التايمز على ستة مبينات، أبرزها تقويم المؤسسات بواسطة النظراء الأكاديميين، حيث يُطلب من آلاف الأكاديميين حول العالم، كرؤساء الجامعات والعمداء والأساتذة، ذكر ٣٠ مؤسسة يعتبرونها الأفضل في العالم في مجال تخصصاتهم (السمعة الأكاديمية العالمية للجامعات). وابتداء من ٢٠٠٧ مُنِع الأكاديميون من اختيار مؤسساتهم لزيادة مصداقية القياس. كما

(١) الصديقي، ٢٠٠٨ و http://www.shanghairanking.com/ARWU2011.html,

(٢) تُمنَح هذه الميداليات كل أربعة أعوام لنخبة من المتخصصين بالرياضيات في عمر ٤٠ سنة وأقل.

(3) http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/

تعتمد المنهجية -بأوزان أقل- على مبينات تتعلق بآراء أرباب العمل في القطاعات العامة والخاصة حول العالم حيث يُسألون من خريجي أي جامعة يفضلون أن يختاروا موظفيهم؛ وعلى بيانات تُجمع من المؤسسات مباشرة تتعلق بعدد الأبحاث التي ينشرها عضو هيئة التدريس ويتم الاستشهاد بها، وبنسبة الطلبة إلى الأستاذ، ومدى اجتذاب المؤسسة للطلبة والأساتذة الأجانب (جدول رقم١). وقد حاولت مجلة التايمز الاستفادة من الانتقادات والاقتراحات التي وُجهت للتصنيف، وأدخلت مجموعة من التحسينات على المنهجية لزيادة التوازن والشفافية.

وقد تضمنت كل قائمة في تصنيف التايمز في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١ أفضل ٢٠٠ جامعة، وارتفع العدد في عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٤٠٠ جامعة.

وبالإضافة إلى التصنيفات العامة للجامعات يتم تصنيف أفضل ٥٠ جامعة في مجالات التخصص: الهندسة والتكنولوجيا، الطب والعلوم الصحية، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية، والآداب والإنسانيات. وقد نشر تصنيف التايمز عام ٢٠١٢ تصنيفا ترتيبيا لأفضل ١٠٠ جامعة عمرها أقل من ٥٠ عاما.

٣. تصنيف QS

تعاونت مؤسسة QS بادئ الأمر مع مجلة التايمز، ونشرت في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١ تصنيفاتها الترتيبية الخاصة بها تحت اسم (The QS-World University Rankings)، وكذلك تحت اسم (QS Topuniversities)[1]. وهي تعتمد المقاييس/ المبينات والأوزان ذاتها التي تعتمدها تصنيفات التايمز. إلا أن قوائم التصنيفين تختلف إلى حد ما. ويهتم هذا التصنيف بدراسة ٢٠٠٠ مؤسسة، ويقوِّم ٧٠٠ مؤسسة، ثم يرتب قائمة بأفضل ٣٠٠ جامعة بشكل عام، كما يصنفها وفقا للتخصصات.

٤. تصنيف يو إس نيوز - الولايات المتحدة

صدر تصنيف يو أس نيوز (U.S.News) الترتيبي الوطني عام ١٩٨٣ حول الجامعات الأميركية للمرحلة الجامعية الأولى وللدراسات العليا، بشكل عام وكذلك وفقا لمجالات التخصص، لمساعدة الطلبة على المقارنة بينها واختيار الجامعات التي يودون الالتحاق بها. وهو أشهر تصنيف في الولايات المتحدة ويقوم بترتيب مؤسسات التعليم العالي في ضوء بيانات كمية يجمعها من المؤسسات بواسطة استبيان يرسل إليها وتُتَّخذ إجراءات للتأكد من صحتها، وبيانات تؤخذ من مواقع المؤسسات. تتعلق هذه البيانات بأمور متنوعة تختلف بأوزانها وفقا لكون المؤسسة للمرحلة الجامعية الأولى أو للدراسات العليا، وطنية أم إقليمية، ووفقا للتخصص، مثل: توافر أعضاء هيئة التدريس ونسبة الأساتذة المتفرغين وراتب عضو هيئة التدريس، ونسبة الطلبة إلى الأستاذ وغيرها؛ كذلك نسب انتقاء الطلبة في اختبارات القبول؛ ومعدل الاستمرار في الدراسة في المؤسسة حتى التخرج (الذي يقسم إلى مكونين: يُمنح ٢٠٪ للاستمرار في الدراسة بعد السنة الأولى، و٨٠٪ لمعدل التخرج)؛ والموارد المالية للمؤسسة، وتبرعات الخريجين التي تعكس بشكل غير مباشر مدى رضاهم عنها؛ وقدرة المتخرج على إيجاد عمل بعد التخرج مباشرة أو بعده بثلاثة أشهر ومستوى الرواتب الأولى بعد التخرج (للدراسات العليا). بالإضافة إلى ذلك يجري التصنيف مسحا لآراء النظراء من الأكاديميين والإداريين والمهنيين (كمديري البرامج والعمداء وكبار أعضاء هيئة التدريس) حول السمعة الأكاديمية للمؤسسات الأخرى التي تقدم تخصصات مشابهة لتخصصاتهم وكذلك أرباب العمل الذين يعينون الخريجين، حيث يُطلب منهم

(1) http://www.iu.qs.com/university-rankings/world-university-rankings, &:http://www.topuniversities.com/university-rankings.

إعطـاء كل مؤسسـة تقويمـا من خمس درجـات (١ للجامعة الهامشيـة و٥ للمتميـزة)، وكتابة لا أعرف بجانب المؤسسة التي لا يعرفونها. ويعطى كل مُبين وزنا يعبر عن مدى أهميته بالنسبة لمعدِّي التصنيف. وتصنَّف المؤسسات فيما بعد وفقا للدرجة المجمَّعة التي حصل عليها. ولا تدخل الجامعات التي فيها أقـل مـن ٢٠٠ طالب في التصنيف، كما لا تدخل المؤسسـات التي ليس فيها طلبة في السـنة الأولى أو التي لا يقوِّمها النظراء بعدد كاف. هذا وقد أدخل المسؤولون عن التصنيف عبر السنوات تعديلات على نوعية المُبينات وأوزانها لجعلها أكثر شمولا وصدقا (U.S. News & World Report, 2011, 2012, 2013).

وقد نشرت يو إس نيوز على موقعها عام ٢٠١١ تصنيفا لأحسـن ٤٠٠ جامعة في العالم استنادا إلى بيانـات QS، وذلك بشكل عام ووفقا لمجـالات التخصص. ولهذا تطابقت المُبينات المعتمدة وترتيب الجامعات في التصنيفين حتى المرتبة ٣٠٠، ثم أكمل تصنيف يو إس نيوز حتى المرتبة [١] ٤٠٠.

٥. تصنيف جامعة ليدن-هولندا[٢]

يقيـس التصنيف الترتيبي لجامعة لَيْدن (Leiden) الصادر عام ٢٠١١-٢٠١٢ الإنتاج العلمي لأهم ٥٠٠ جامعة على مسـتوى العالـم، باستخدام قاعدة عريضة من البيانـات المتعلقة بالمنشورات العلمية الـواردة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٩ في قاعدة مؤسسـة (Thomson Reuters) للبيانات العلمية، بهدف قيـاس التأثيـر العلمي للجامعات، ومدى تعاونها مع المؤسسـات الأخـرى، دون استخدام المعلومات الذاتيـة المتعلقـة بسـمعة الجامعـات أو المعلومـات التـي توفرها الجامعات نفسـها. ويركـز التصنيف علـى المنشـورات المتعلقـة بالعلـوم والعلـوم الاجتماعيـة فقـط دون الآداب والإنسـانيات باعتبار أن البيانـات المتعلقـة بالمجالات الأخيرة ليسـت دقيقـة بالشكل المطلـوب. وهو يعتمد علـى نوعين من المُبَينات:المبينـات المتعلقـة بالتأثيـر العلمـي للجامعـة[٣]،و المبينـات المتعلقة بالتعـاون العلمي بين الجامعات[٤].

٦. تصنيف ويبوميتريكس -إسبانيا [٥]

أصـدره عـام ٢٠٠٤ مختبـر (Cybermetrics Lab)التابع للمجلس الوطني للأبحـاث في إسبانيا، ليقيـس كميا أنشطة الجامعات علـى الأنترنت وبخاصة الحجم الكلي (size) لمجموع عدد الصفحات المنشـورة والتـي تغطيها محركات البحـث؛ والملفات "الغنية " (Rich files) التـي لها علاقة بالأنشطة الأكاديميـة؛ الظهـور علـى الأنترنـت (visibility). ويتـم تحديـث التصنيـف كـل ستة أشهـر. والهدف الأساسـي لهذا التصنيـف تشجيع الجامعات على النشر عبر الأنترنت والارتقـاء بحجم وجودة ما يُنشر باعتبـار الأنترنـت المكان المناسب للعولمة، منبها الطلبة إلى عدم الاعتماد كليا على هذا التصنيف عند اختيـار الجامعـة التي يـودون الالتحاق بها. ونجد علـى موقعه الإلكتروني تصنيـف يناير/ كانون الثاني

(1) http://www.usnews.com/education/worlds-best-universities-rankings/top-400-universities-in-the-world

(2) http://www.leidenranking.com/ranking.aspx

(٣) متمثلا بـ: متوسط عدد الاستشهادات بمنشورات الجامعة وفقا للتخصص وسنة النشر ونوع المنشورات (مقالات، إلخ.)؛ ونسبة منشورات الجامعة التي تنتمي إلى فئة الـ ١٠٪ الأعلى من حيث الاستشهاد بها مقارنة بالمنشورات المماثلة في مجال التخصص وسنة النشر نفسهما، مع استبعاد استشهادات المؤلفين بأبحاثهم.

(٤) متمثلا بـ: نسبة التعاون في المنشورات بين الجامعة وغيرها من المؤسسات؛ ونسبة التعاون الدولي بين الجامعة وبلد واحد أو أكثر؛ ومتوسط البعد الجغرافي للتعاون العلمي للجامعة، مع أخذ نسبة التعاون بين الجامعة ومؤسسات تبعد عنها أكثر من ١٠٠٠ كلم بالاعتبار.

(5) http://www.webometrics.info/links.html

٢٠١٢، حيث تم تصنيف ٢٠,٣٧٢ جامعة على مستوى العالم، كما وزعها وفقا للأقاليم الجغرافية.

جدول ١: المبيِّنات المعتمدة لتصنيف الجامعات وأوزانها (٪) وفقا للتصنيف

	المقاييس/ المبيِّنات	يو أس نيوز (وطنية فقط)[1]	شنغهاي	التايمز[2]	QS[3]	ويبو-متريكس[4]
	آراء الأكاديميين النظراء بالجامعات (السمعة الأكاديمية للمؤسسة)	٢٢,٥٪	--	٤٠٪	٤٠٪	--
	معدل استمرار الطلبة حتى التخرج	٢٠٪	--	--	--	--
	مدى توافر الأساتذة	٢٠٪	--	--	--	--
	انتقاء الطلبة بالاختبارات (SAT)	١٥٪	--	--	--	--
	الموارد المالية	١٠٪	--	--	--	--
	تبرعات الخريجين	٥٪	--	--	--	--
	معدل التخرج الفعلي مقارنة بالمعدل المتوقع سابقا	٧,٥٪	--	--	--	--
جودة التعليم	عدد الخريجين الذين حصلوا على جوائز نوبل وفيلدز منذ ١٩٠١ (يمنح وزن أعلى للجوائز الأحدث)	--	١٠٪	--	--	--
جودة التعليم	عدد أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل وميداليات فيلدز	--	٢٠٪	--	--	--
مخرجات البحث	عدد الباحثين الذين تم الاستشهاد بهم بكثافة في عدد من التخصصات		٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	--
مخرجات البحث	عدد الأبحاث المنشورة في مجلتي S&N خلال السنوات الخمس الأخيرة		٢٠٪	--	--	--
مخرجات البحث	أبحاث عضو هيئة التدريس التي فُهرست في SCIE, SSCI, ARHT		٢٠٪	--	--	--
	مؤشر متوسط الإنتاجية الأكاديمية (قسمة عدد لأبحاث المنشورة على عدد الأساتذة)	--	١٠٪	--	--	--
	آراء أرباب العمل في الجامعات	--	--	١٠٪	١٠٪	--
	نسبة الطلبة لعضو هيئة التدريس	--	--	٢٠٪	٢٠٪	--

(١) للمؤسسات الوطنية عن: U.S. News & World Report, 2011, p. 85،

(٢) تعاون المسؤولون عن تصنيف التايمز بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ بالبيانات التي كانت تجمعها مؤسسة QS وكانت التصنيفات تسمى THE-QS، بعد ذلك أسند أمر جمع بياناتهم لمؤسسة تومسون رويترز. وكان عدد المؤسسات المصنَّفة أولا ٢٠٠ مؤسسة، وأصبح ٤٠٠ في عام ٢٠١١-٢٠١٢.

(٣) تصنف مؤسسة QS أفضل ٣٠٠ مؤسسة في العالم، في حين صنفت مجلة يو أس نيوز ٤٠٠ مؤسسة دولية عام ٢٠١١ معتمدة على بيانات مؤسسة QS.

(4) http://www.webometrics.info/links.html, accessed on 20/06/2012.

القدرة على اجتذاب الأدمغة	عدد الطلبة الأجانب في المؤسسة	--	--	٪٥	٪٥	--
	عدد الأساتذة الأجانب في المؤسسة		--	٪٥	٪٥	--
حجم الإنتاج العلمي:	عدد الصفحات المنشورة (دون الملفات الغنية)	--	--	--	--	٪١٠
	الملفات الغنية	--	--	--	--	٪١٠
عدد الأبحاث المنشورة في: Google Scholar			--	--	--	٪٣٠
الظهور (Visibility) من خلال فهرسة Scimago group			--	--	--	٪٥٠
المجموع		١٠٠	--	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٧. تصنيفات يتم التخطيط لها

في أواخر ٢٠٠٨ دعت فرنسا الاتحاد الأوروبي إلى العمل على إنجاز قياس دولي يكون أكثر عدلا بإظهار نقاط القوة والضعف في التعليم والتعلم والإبداع. وفي صيف ٢٠٠٩، أعلن الاتحاد أنه سيبدأ في إعداد تصنيف ترتيبي دولي للجامعات متعدد الأبعاد لا يركز على المدخلات وعلى البحث فقط، بل يؤكد أيضا على نوعية التعليم من خلال تقويم مخرجات التعلم في التعليم العالي.

كما تسعى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)لإعداد تقويم عالمي لمخرجات التعلم في الجامعات (AHELO)، وإعداد أدوات لتقويم أربعة مكونات هي: أ) ما يكتسبه الطلبة أثناء تعلمهم في الجامعة من قدرات ومهارات بغض النظر عن تخصصاتهم، وذلك في مجالات التفكير التحليلي، والتواصل الكتابي، وتوليد الأفكار، وتطبيق النظريات؛ ب) ما تعلموه في تخصصاتهم؛ ج) ما اكتسبوه من اتجاهات، كالثقة بالنفس؛ د) القيمة المضافة أي ما استطاعت المؤسسة التعليمية من تطويره من قدرات مضافة إلى ما كان الطالب يمتلكه عند التحاقه بالمؤسسة، مما يعبر عن الدور التربوي الذي لعبته، ويعتبر مؤشرا على نوعية التعليم. وسوف يتم تكييف المشروع حتى يتلاءم مع الجامعات في العالم، ويكون أداة مناسبة لكافة الثقافات واللغات، مع الأخذ بالاعتبار خلفيات الطلبة، وخصائص الجامعات، ونوعية الممارسات التربوية، والتفاعل بين الأساتذة والطلبة، والتركيز على التعلم بالممارسة، ومستوى التشدد الأكاديمي. ويفكر المسؤولون في منظمة (OECD) بتطوير منهجيات للتعليم العالي مشابهة لـ (PISA) التي طوروها لقياس تعلم الطلبة في التعليم الثانوي. هذا، ويُتوّقَّع أن تتعدد التصنيفات في المستقبل وأن تصبح أكثر تعقيدا (Wildavsky, 2010).

خلاصة الأمر أن هناك تصنيفات دولية عدة للجامعات تختلف في مبيناتها وكذلك في الأوزان الممنوحة لهذه المبينات. وهي تتضمن بيانات موضوعية مستقاة من إحصاءات الجامعات نفسها يمكن التأكد منها؛ أو من بيانات ذاتية/ غير موضوعية مستقاة من مسح لآراء المعنيين، أو الاثنين معا.

ثانيا: أبرز نتائج التصنيفات الدولية

يبين الجدول ٢ أن هناك عشرين دولة تحظى بمعظم المراتب (الـ ٥٠٠ أو الـ ٤٠٠ الأولى) في أربع تصنيفات دولية أساسية، أولها الولايات المتحدة الأميركية التي تحظى بحصة الأسد في جميع الحالات تليها المملكة المتحدة.

جدول ٢: أول عشرين دولة ظهرت في أربعة تصنيفات دولية.

	شنغهاي ٢٠١١ أول ٥٠٠ جامعة	التايمز ٢٠١١/ ٢٠١٢ أول ٤٠٠ جامعة	يوإس نيوز ٢٠١١ أول ٤٠٠ جامعة	ليدن ٢٠١١/ ٢٠١٢ أول ٥٠٠ جامعة
الولايات المتحدة	١٥١	١١٣	٨٦	١٢٦
المملكة المتحدة	٣٧	٥٢	٤٥	٣٦
اليابان	٢٣	١٥	١٦	٢٤
سويسرا	٧	٩	٨	٧
كندا	٢٢	١٨	١٧	٢١
فرنسا	٢١	٨	١٩	٢٠
الدانمارك	٤	٥	٥	٤
السويد	١١	٨	٧	١٠
ألمانيا	٣٩	٢٢	٣٦	٣٩
هولندا	١٣	١٣	١٢	١٢
إسرائيل	٧	٤	٤	٦
أستراليا	١٩	٢١	٢٠	١٤
فنلندا	٥	٥	٧	٦
النرويج	٤	٤	٤	٣
روسيا	٢	٢	٥	٢
بلجيكا	٦	٧	٧	٧
تايوان	٧	٨	٦	٩
سنغافورة	٢	٢	٢	٢
كوريا الجنوبية	١١	٧	١٠	١٨
إيطاليا	٢٢	١٤	٩	٢٥
المجموع	٤١٣	٣٣٧	٣٢٥	٣٩١

ومن بين أول كل عشرين جامعة كانت هناك ١٧ جامعة كمعدل من الولايات المتحدة في تصنيف شنغهاي خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠١١، و١٣ جامعة كمعدل في كل من تصنيف التايمز و(QS) و١٨ جامعة في كل من تصنيف ويبومتريكس وتصنيف ليدن. ولم يبق مكان في تصنيف شنغهاي إلا لدولتين في العشرين جامعة الأول: المملكة المتحدة (جامعتان) واليابان (جامعة واحدة). أما في تصنيف ويبومتريكس وليدن فالدولتان اللتان حصلتا على المقعدين الباقيين هما سويسرا (ليدن) وكندا والبرازيل (ويبومتريكس). وبكلام آخر فإن تصنيفي التايمز و(QS) هما فقط اللذان أفسحا الفرصة

لـدول أخـرى باحتلال المواقع المتبقية من العشرين بعد أن حصدت الولايات المتحدة ١٣ مركزا منها. هـذه الدول حظيـت كل منها بجامعة واحدة وهي بحسـب الترتيـب التنازلي لتكرارها خلال السـنوات ٢٠٠٤-٢٠١٢: أستراليـا (٦ مرات)، كندا (٥ مرات)، سويسـرا (٤ مـرات)، كندا، الصين (٣ مرات)،، فرنسا (مرتين)، سنغافورة (مرتين) وهونغ كونغ (مرة واحدة).

الجامعـات العشـرون الأول التي ظهرت في معظم هذه التصنيفات عـام ٢٠١١، رغم تغير مراكزها من تصنيف لآخر، هي: هارفارد، وستانفورد، وMIT، وبرنسـتون، وكولومبيا، وشيكاغو، وييل، ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، وبنسلفانيا في الولايات المتحدة، وكامبردج، وأكسفورد، وكلية لندن الجامعية فـي المملكـة المتحدة فـي التصنيفات الثـلاث الأولى المذكـورة، كما جاءت جامعـة زوريخ ETHفي سويسـرا ضمـن أفضل عشرين مؤسسـة في تصنيفـي التايمز وليدن. وقـد جاءت الجامعـات الأميركية المذكـورة أيضـا ضمن أفضل عشرين جامعة وطنية في تصنيف يو أس نيوز الوطني، وجميعها جامعات خاصة (U.S. News & World Report, 2011, p.88).

مما لا شك فيه أن نتائج التصنيفات تتعلق بما تقيسه، أي بالمقاييس/ المُبيِّنات المعتمدة فيها. وهذه المقاييس/ المُبيِّنـات تختلـف مـن تصنيف لآخر. وهذا يفسـر الفـروق الظاهرة بين نتائـج التصنيفات، وحتـى في التصنيف نفسـه عندما تدخل تعديلات على مقاييسـه/ مُبيِّناته. وكدليـل على ذلك، أنه عندما أدخلت بعض التعديلات على منهجية تصنيف التايمز أدى ذلك إلى حصول تغيير كبير في مراكز بعض الجَامعـات. فقـد احتلـت إحدى الجامعات فـي ماليزيا على سبيـل المثال المرتبة ٨٩ فـي أول تصنيف لتايمز، إلا أنها تراجعت في السنة التالية إلى المرتبة ١٦٩، مما أحدث صدمة وأزمة سياسية استُغلت من قبل المعارضة. وحدثت حالة مماثلة عندما تراجعت مراكز كثير من الجامعات البريطانية عام ٢٠٠٨ في التصنيف نفسه (Wildavsky, 2010).

فيمـا يتعلـق بالمقاييس/ المُبيِّنات المسـتخدمة، يتحيز تصنيف شنغهاي، كما رأينـا، للأداء البحثي، كذلـك يتحيـز للأبحاث المنشـورة باللغة الإنجليزيـة في مجلات بعينها، والمسـتشهد بهـا في فهارس محـددة، بالإضافة إلى الوزن الذي يعطيه لجوائـز نوبل وميداليات فيلدز والتي بدورها تعتمد في معظم الحـالات على الأبحـاث المتميزة. كما يركز تصنيـف ليدن على المنشورات الجامعية المسـتشهد بها، والتي تم التعاون في إعدادها مع مؤسسات أخرى داخل البلاد وخارجها. ولهذا، قد لا تنجح الجامعات التـي يغلب عليها الطابـع التعليمي، خاصة في المرحلة الجامعية الأولى، فـي احتلال مراكز على قوائم أفضـل الجامعـات لانهماك الأساتـذة بالتدريس أكثر مـن البحث، مقارنة بالمؤسسـات التي تغلب فيها الدراسـات العليا والتي يسـاهم طلبتها في المشاريع البحثية للمؤسسـة، والمؤسسـات البحثية التي يتم التركيـز فيهـا أصلا على الأبحاث. كما تتخلف الجامعات التي يكتب أساتذتها أبحاثهم بلغة أخرى غير الإنجليزية. لذلك احتج الأكاديميون والمسؤولون الفرنسيون على نتائج التصنيفات الدولية وشكوا من أنها تتحيز للبلدان الناطقة بالإنجليزية، ولا تأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة، وتفشل في تقويم نوعية التعلم.

كذلـك يتحيـز تصنيف شنغهاي للأبحـاث العلمية على حسـاب الأبحاث الأدبية والإنسـانية حيث أن عـدد الأبحـاث التـي ينشرهـا الأكاديميون في الإنسـانيات عادة أقـل مقارنة بالأبحـاث التي ينشرها العلميون. وعندما انتُقد من أجل ذلك، قام المسـؤولون بإدخال تحسين على المنهجية بمضاعفة الوزن الممنـوح للأبحاث المنشورة في فهـرس العلوم الاجتماعية (SSCI). ومع ذلك، بقي التصنيف متحيزا بشكل كبير للعلوم (Wildavsky, 2010).

ويركـز تصنيـف يو أس نيـوز على المدخـلات، كمعيار انتقاء الطلبـة بالاختبارات بـدلا من التركيز على نتائج عملية التعلم، وعلى الإمكانيات المادية للمؤسسـات، كما يعتمد على "السـمعة الأكاديمية" للمؤسسـات (المعتمـد أيضا فـي تصنيفي التايمـز وQS)، وهو معيار ذاتي غير مسـتند إلى قياس مباشر ودقيـق لتميز المؤسسـات بالتعليم والبحث وخدمة المجتمع. ويرى ليـف ولاوري (Leef &Lowery, 2004) في ذلك عيوبا جوهرية، يجعل التصنيف الترتيبي غير ذي معنى.

وقـد رأى البعض في تصنيف التايمز تحيزا إقليميا حيث كـان تقويم الأكاديميين لصالح النظراء من البلـد ذاتـه. وادعى البعض بأن المسـتطلعة آراؤهم في إحدى الجامعات منحـوا تقويما منخفضا بشكل مقصـود للجامعات التـي تنافس جامعاتهم في محاولة لرفع مركزها (Wildavsky, 2010). وقد يفسـر ذلـك زيـادة عدد مراكز جامعات المملكـة المتحدة في تصنيف التايمز مقارنـة بتصنيف شنغهاي. فعلى سبيل المثال، عام ٢٠١١، نجد ضمن أفضل أول ٣٠٠ جامعة على قائمة التايمز ٣٩ جامعة بريطانية، في حين نجد ٢٩ جامعة بريطانية ضمن أفضل أول ٣٠٠ جامعة في تصنيف شنغهاي.

كمـا يـرى البعـض أن البيانات التـي تقدمهـا بعض الجامعـات: كمؤهـلات أعضاء هيئـة التدريس ورواتبهـم ونسـبة الطلبـة إلى عضو هيئـة التدريس وعدد الأبحـاث التي ينشرها أعضـاء هيئة التدريس، يمكن التلاعب بها سعيا للحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات الترتيبية.

هذا، ولا تأخذ التصنيفات بالاعتبار ما تقدمه المؤسسات للبيئة المحلية والدولية من خدمات، وبناء على ذلك، فإن ظهور جامعة ما على قوائم التصنيف قبل جامعة أخرى قد لا يعني بالضرورة أن الجامعة الأولـى قدمـت للطلبـة والبيئة والمنطقة حولهـا أكثر مما قدمتـه الجامعة الثانية. فعلى سبيـل المثال، لا ينكر أحد الدور الحضاري والاجتماعي والسياسي الهام لجامعة كالسوربون وما قدمته لفرنسا والعالم، كذلك فإن ما قدمته الجامعة الأميركية في بيروت للمنطقة العربية علميا واجتماعيا وسياسيا لا يسـتهان به. ومع ذلك فقد جاءت الجامعتان متأخرتين عن الكثير من الجامعات الأخرى.

مـن جهـة أخـرى، فإن تأكيـد بعـض التصنيفات علـى التشـدد بقبول الطلبـة من خـلال إخضاعهم لاختبـارات دقيقـة وصعبة يقع في صالح مؤسسـات الولايات المتحدة على حسـاب معظم الجامعات الفرنسية مثلا حيث يقبل الطلبة بناء على معيار وحيد هو النجاح في نهاية المرحلة الثانوية.

كذلـك، فإن التأكيد على المـوارد المالية في بعض التصنيفات وعلى متوسط عدد الطلبة في الصف يقع في صالح الجامعات الخاصة ذات الإمكانيات الضخمة على حساب الجامعات الحكومية.

كمـا يشعر البعض بعدم الاطمئنان لاستخدام معـدل الطلبة إلى الأستاذ كمعيار للتصنيف لأنه قد لا يشكل دليلا قاطعا على جودة التعليم الذي يقدَّم.

بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن تفسـير أسباب ظهور بعض الجامعات على قوائم التصنيفات واختفاء بعضهـا الآخـر بأوضـاع الجامعـات المصنفة ذاتها. ويسـتفاد مـن دراسة للبنـك الدولـي أعدها جميل سالمـي (Salmi, 2009)ويسـتعرض فيهـا عـددا من الدراسـات التي تحاول تفسـير نتائـج التصنيفات الدولية للجامعات، أن مؤسسـات التعليم العالي ذات المسـتوى العالمي والتي تحتل مراكز متقدمة في التصنيفات الترتيبية الدولية تركز على عوامل عدة هي:

أ. استقطـاب الأساتـذة والباحثيـن المؤهلين على أعلى المسـتويات بغض النظر مـن أي بلد أتوا، ويشكـل الأساتـذة الأجانـب نسـبة عالية مـن مجمـوع الأكاديميين فـي الجامعات التـي تحتل المراكـز العليا فـي التصنيفات (حوالـي ٣٠٪ و٣٦٪ و٣٣٪ في هارفارد وأكسـفورد وكامبردج على التوالي)، والتميز بالأبحاث وبجودة التعليم.

ب. اجتـذاب أفضل الطلبة موهبـة. فالجامعات التي تحتل المراكز الأولى فـي التصنيفات تعتبر من الجامعات التي تتشدد جدا لتختار أكثر الطلبة موهبة سواء للدرجة الجامعية الأولى أو للدراسات العليـا، وذلـك بغض النظـر عن البلاد التي ينحـدرون منها، حيث يشكل الطلبـة الأجانب ١٩٪ و٢١٪ و٢٣٪ و١٨٪ فـي جامعات هارفـارد، وستانفورد، وكولومبيـا، وكامبردج على التوالي. ولهـذا، فـإن الجامعات التي تعتمد على القبـول دون قيود بعد الحصول علـى الشهادة الثانوية، كمعظم الجامعات الفرنسية، تتخلف في التصنيفات.

ت. التمتـع بتمويـل كبير وبتسـهيلات تقنية جيدة مناسبـة للتعليم والبحـث والإدارة، وبحياة طلابية مناسبـة، وقد تبيـن وجود علاقة إيجابية بيـن ارتفاع الإنفاق والحصول علـى مراتب متقدمة في التصنيفات. فالجامعات الكندية التي تحتل مراكز عليا في التصنيفات الدولية لديها تمويل بحثي كبير يسمح لها بتعيين أفضل الأساتذة والباحثين ومنحهم أعلى الرواتب. وفي جامعات الولايات المتحـدة المتفوقة يشكل الإنفاق على التعليم العالي ٣,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي مقابل ١.٣٪ فـي دول الاتحاد الأوروبي. وقد بلغت كلفة الطالب عام ٢٠٠٨ حوالي ٤٥,٠٠٠ $ في الولايـات المتحـدة الأمريكية مقابل ١٣,٥٠٠ $ في الاتحاد الأوروبي. ويتقاضى الأساتذة في جامعات مثل هارفارد وستانفورد وبرينسـتون وبنسـلفانيا ومثيلاتها التي تحتل المراتب الأولى فـي التصنيفـات الدوليـة أعلى الرواتب فـي العالم. وحيـث أن الإنفاق على التعليـم العالي في سويسرا أعلى منه في بلدان مثل فرنسا وألمانيا فقد حصلت جامعاتها على مراتب أعلى منهما.

ث. الإدارة الرشيـدة المناسبـة التـي تُعَـد في ظلها الأبحاث تشكـل عاملا أساسيا فـي تحديد مركز المؤسسـة، لأن الجامعـات التـي تتمتـع بالاستقلاليـة التامـة تكـون غيـر مكبلـة بالبيروقراطية الخارجيـة التـي تفـرض عليها المعايير، مما يسـمح لهـا بزيادة الإنفـاق الذي يؤثر بـدوره على زيـادة إنتاجية البحث. فالجامعات الفرنسـية، على سبيل المثـال، تعاني من ضعف الإدارة ومن نقـص الاستقلالية، خاصة فيمـا يتعلق بإدارة الميزانية والقدرة على تعيين الأساتذة والموظفين، والحريـة في تحديـد الرواتب لهم حيث تعامل جميع الجامعات على قدم المسـاواة فيما يتعلق بالميزانيـة وتقل المنافسـة فيما بينها. فـي حين تتنافس الجامعات الأميركيـة على الإنجاز لتفوز بالدعم المالي، كما تقوم بفصل أي أستاذ لا يؤدي عمله على النحو المطلوب.

وعلـى أية حال، وكما يؤكد سالمـي (Salmi,2009)، لا بد من تفاعل العوامل المذكورة مع بعضها لتحقـق النتائج المرجـوة. فالإدارة الرشيدة دون توافـر التمويل أو دون القدرة علـى اجتذاب المواهب لا يجـدي. كذلـك، فإن التمويل ليـس كافيا وحده لبناء جامعة ذات مسـتوى دولـي. فبعض الجامعات الأميركيـة تتمتع بقدرات تمويلية كبيرة ولكنهـا لم تحتل مراكز مرموقة في التصنيفات الدولية كنظيراتها التي في مستوى تمويلي مماثل لها ولكنها احتلت مراتب متقدمة.

ثالثا: الجامعات العربية في التصنيفات الدولية

ثمة أربع جامعات عربية فقط ظهرت في تصنيف شنغهاي خلال السنوات العشر الماضية (٢٠٠٣-٢٠١٢): جامعـة القاهـرة التي ظهرت منذ البداية لكنهـا غابت وظهرت أكثر من مرة، وبقيت في الموقع نفسـه (المرتبة ٤٠١-٥٠٠)، وثـلاث جامعات سعودية ظهرت مؤخرا لكنهـا تقدمت بقوة من سنة إلى سنة بصورة أصبحت فيها جامعة الملك سعود تحتل مرتبة متقدمة (٢٠١-٣٠٠) في السنتين الأخيرتين (جـدول ٣). لكـن مع الانتقال إلـى تصنيفات التايمز ويوإس نيـوز و(QS)، تظهر ٤ جامعت أخرى من

مصر والإمارات ولبنان وعمان (جدول ٤). ولم تظهر أية جامعة عربية في قوائم جامعةليدن–هولندا[1]. والجامعـات التـي ظهرت في القوائـم كانت مراكزها متأخرة نوعا ما. وهـذا يظهر تخلف جامعاتنا ليس فقـط مقارنة بجامعات الـدول المتقدمة، بل أيضـا مقارنة بدول أخرى كثيرة سبقَتنـا على قوائم تصنيف الجامعات، كتايوان وسنغافـورة وهونغ كونغ والبرازيل ونيوزيلاندا وإيرلندا والأرجنتين، وغيرها، كما أن الجامعـات الإسرائيليـة ظهرت ضمن أفضل ١٠٠ جامعة وأفضل ٢٠٠ فـي مختلف التصنيفات منذ عام ٢٠٠٣، سواء في تصنيف الجامعات بشكل عام أم في التصنيفات وفقا للتخصصات.

جدول ٣: الجامعات العربية في تصنيف شنغهاي (٢٠٠٣–٢٠١٢)[2]

الجامعة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
القاهرة	٤٠١–٥٠٠	٤٠١–٥٠٠	--	--	٤٠١–٥٠٠	٤٠١–٥٠٠
الملك سعود	--	--	٤٠١–٥٠٠	٣٠١–٤٠٠	٢٠١–٣٠٠	٢٠١–٣٠٠
الملك عبد العزيز	--	--	--	--	--	٣٠١–٤٠٠
الملك فهد للبترول والمعادن	--	--	--	٤٠١–٥٠٠	٣٠١–٤٠٠	٣٠١–٤٠٠

جدول ٤: الجامعات العربية في تصنيفات أخرى (٢٠٠٣–٢٠١١)

الجامعة	التايمز[3]		QS[4]			.US News[5]
	٢٠١٠–٢٠١١	٢٠١١–٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١١
الإسكندرية	١٤٧	٣٠١–٣٥٠	--	--	--	--
الإمارات العربية	--	--	--	--	--	٣٣٨
الجامعة الأميركية–بيروت	--	--	--	--	٣٠٠	٣٠٠
السلطان قابوس	--	--			--	٣٧٧
القاهرة	--	--	--	--	--	--
الملك سعود	--	--	٢٤٧	٢٢١	٢٠٠	٢٠٠
الملك عبد العزيز	--	--	--	--	--	٣٧٠
الملك فهد للبترول والمعادن[6]	--	--	٢٦٦	٢٥٥	٢٢١	٢٢١

ويلاحـظ أنـه فـي تصنيـف التايمز، احتلـت جامعة الإسكندريـة المرتبـة ١٤٧ ضمـن ٢٠٠ جامعة عام

(1) http://www.leidenranking.com/ranking.aspx
(2) http://www.shanghairanking.com/ARWU2011.html, accessed from 04-07/06/2012
(3) http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/, accessed on 07-08/06/2012.
(4) http://www.topuniversities.com/university-rankings, accessed on 10-11& 20 -21/06/2012
(5) http://www.usnews.com/education/worlds-best-universities-rankings/top-400-universities-in-the-world, accessed on 20/06/2012

(٦) ورد في نبذة عن جامعة الملك فهد على قائمة التصنيف الدولي QS لعام ٢٠٠٩ أن مرتبتها على تصنيف THE-QS كانت ٣٣٨ عام ٢٠٠٨... كما جاء ترتيبها ٩٤ على تصنيف التايمز عام ٢٠١١–٢٠١٢ لأفضل ١٠٠ جامعة في العالم عمرها أقل من ٥٠ سنة، وجاءت جامعة المنصورة – مصر في التصنيف الأخير في المرتبة ٩٦، إلا أن تصنيف الجامعتين كان خارج تصنيف أفضل ٤٠٠ جامعة في العالم لهذا العام.

٢٠١٠-٢٠١١ ثم تراجع مركزها إلى الفئة ٣٠١-٣٥٠ عام ٢٠١١-٢٠١٢ ضمن ٤٠٠ جامعة، وأسباب التأخر غير واضحة. وقد ظهرت جامعتا الملك فهد للبترول والمعادن والمنصورة في تصنيف التايمز عام ٢٠١٢ لأفضل ١٠٠ جامعة عمرها أقل من ٥٠ عاما وذلك في المرتبتين ٩٤ و٩٦ على التوالي، إلا أنهما لم تظهرا في قائمة أفضل ٤٠٠ جامعة في هذا التصنيف[١]. كما ظهرت في تصنيف التايمز لأفضل ١٠٠ جامعة عمرها أقل من ٥٠ عامافي السنة التالية جامعتا الملك عبد العزيز (في المرتبة ٦٨)، والملك فهد للبترول والمعادن (في المرتبة٩٠)[٢].

جدول ٥: توزيع الجامعات العربية المئة الأولى التي ورد ذكرها في تصنيف ويبومتريكس في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

الدولة	عدد الجامعات
السعودية	١٨
مصر	١٧
الجزائر	١١
الأردن	١٠
فلسطين	٩
الإمارات العربية	٨
المغرب	٦
لبنان	٥
السودان	٣
سورية	٣
العراق	٣
سلطنة عُمان	٢
البحرين	١
الصومال	١
قطر	١
الكويت	١
اليمن	١

وفي تصنيف ويبومتريكس لعام ٢٠١٢، ظهرت ٦٦٩ جامعة عربية ضمن ٢٠,٣٧٢ جامعة على مستوى العالم [٣]. ويتبين من الجدول رقم (٧) أن نصيب الدول العربية من الجامعات العربية المئة الأولى في هذا التصنيف توزعت على ١٧ دولة هي: السعودية ومصر والجزائر والأردن وفلسطين والإمارات بواقع ١٨ و١٧ و١١ و١٠ و٩ و٨ جامعات على التوالي، وكان نصيب الدول الأخرى أقل من ذلك. تجدر الإشارة إلى أن العشرين جامعة الأول عربيا كانت مرتبتها ما بعد المائتين دوليا (ما بين المرتبة ٢١٤-جامعة الملك سعود والمرتبة ١٦٩٤)، وأن ٤ جامعات عربية ظهرت ضمن أفضل ١٠٠٠

(1) http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings
(2) http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings, accessed on 16/07/2013
(3) http://www.webometrics.info/links.html

جامعـة (الملك سعود والملك فهد والملك عبد العزيز والقاهرة). وفي التصنيف الذي كان منشورا في يوليو/ تمـوز ٢٠١٣[١]، ظهـرت ٧٢٦ جامعة عربية، ولكن تأخر ظهورها عالميـا عما قبل، وبقيت أربع جامعات عربية فقط ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة هي: الملك سعود (المرتبة ٤٢٠)، والملك عبد العزيز (المرتبة ٦٢٥)، والملك فهد (المرتبة ٧٢٦)، والأميركية في بيروت (المرتبة ٩٥١).

يفسـر ظهور عدد مـن الجامعات العربية على قوائم أفضل الجامعات فـي العالم أن بعض خريجيها قـد حصلـوا على جوائـز نوبل، أو أنها بذلت جهودا واضحة في السـنوات الأخيرة كـي تحتل مركزا في التصنيفات الدولية.

فقـد ظهرت جامعة القاهرة فـي تصنيف شنغهاي لأن ثلاثة من خريجيهـا حصلوا على جائزة نوبل، وهي أحد المعايير المعتمدة في هذا التصنيف، وكانت الدرجة التي نالتها للخريجين في الأعوام٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠١١ علـى التوالـي: ٢٥، و٣, ٢٤، و٢٢ [٢]، وقد يكـون انخفاض الدرجات تدريجيا عائدا لتقادم تاريخ الحصول على الجوائز. في حين حصلت على علامة صفر في المؤشرات الباقية (الصديقي ٢٠٠٨، ص٨٩). أمـا ظهورهـا في عـام ٢٠١١ فقد يكون عائدا إلى نشر بعـض الأبحاث في المجلات العلمية المعتمدة أيضا، حيث تسـعى لحل المشكلات التي تواجه المراكز البحثية والإنتاجية والخدمية في الجامعة [٣].

وقد بدأ بعض الجامعات المصرية بدعم الأبحاث لتمكين الباحثين من النشر في المجلات العالمية المعتمـدة في التصنيفات. وعلى سبيل المثال، بدأت جامعـة عين شمس اعتبارا من ٢٠٠٨ ببذل جهود لتشجيـع أعضـاء هيئة التدريس علـى نشر أبحاثهم في المجـلات العلمية العالمية المتميـزة ومكافأتهم على ذلك باعتباره أحد معايير التصنيف العالمي للجامعات، وقد قامت مؤخرا بتكريم ٢٦٠ باحثا منهم نشـروا أبحاثهم في هـذه المجلات (الأهـرام، ٠٩/ ٠٧/ ٢٠١٢). وقد يكون سبـب مماثل وراء ظهور جامعة الإسكندرية على قوائم تصنيف التايمز.

وفـي حزيـران/ يونيو ٢٠١٣، كرمت جامعـة القاهرة نحو ٧٠٠ من الأساتـذة الباحثين من مختلف كليـات الجامعـة ومعاهدها الذين نشروا بحوثهم باسم جامعة القاهـرة خلال عام ٢٠١٢ في الدوريات والمجـلات المصنفـة دولياً وذات المرجعية العلمية، ومن بينها مجلتـا Science وNature الدوليتان. وقـد أكد نائب رئيس جامعة القاهرة لشؤون الدراسات العليا والبحوث أن زيادة حجم البحوث العلمية المنشـورة دولياً باسـم الجامعة، إلى جانب زيادة عدد الباحثين وتطـور نوعية البحوث يرجع إلى جهود الجامعة في تنفيذ سياسات تستهدف دعم البحوث العلمية وتحفيز الشباب الباحثين على البحث والنشر على المستوى الدولي، وهذا يمكِّن الجامعة من تحقيق ترتيب متقدم في التصنيفات الدولية للجامعات. وقد احتلت قطاعات الطب والهندسة والكيمياء الصدارة في الأبحاث المنشورة دولياً [٤].

أمـا ظهـور بعض الجامعات السـعودية فـي التصنيفـات الدولية فيعزى إلـى سعي المملكـة العربية السـعودية لتصبح واحدة من البلدان ذات المسـتوى العالمي في مجال الأبحـاث. ففي عام ٢٠٠٦ أثير نقاش في مجلس الشورى السعودي عندما تبين خلو قوائم التصنيفات الدولية من الجامعات السعودية، خاصـة وأن السـعودية تُعَـد من الدول الأكثر إنفاقا علـى الجامعات بناء على مؤشـر حجم الإنفاق على الطالـب فيهـا (الصديقي، ٢٠٠٨). فقامـت وزارة التعليم العالي في عـام ٢٠٠٧ بتمويل برنامج لإنشاء

(1) http://www.webometrics.info/links.html, accessed on 19& 21/07/2013
(2) http://www.shanghairanking.com/ARWU2011.html
(3) http://cuportal.cu.edu.eg/ar/Cairo-University
(4) http://cu.edu.eg/ar/Cairo-University-News-3420.html, accessed on 29/06/2013

مراكـز للبحوث المتميزة في الجامعات السـعودية تدعـم أنواعا عديدة من البحـوث العلمية باستخدام التقنيات المبتكرة لتواكب التطور، وتستقطب الباحثين العالميين المرموقين للارتقاء بالأبحاث العلمية إلى مستوى عالمي.

وهكـذا عمـدت جامعة الملك عبد العزيز بجـدة، على سبيل المثال، كما جاء علـى موقعها [١]، إلى تطويـر مناهج بحثية متقدمـة مطابقة للمعايير الدوليـة، وتوثيق التعاون الثقافي مـع الجامعات العالمية، وعقـد العديد من الاتفاقات العلمية والشراكات البحثية مع جهـات خارجية، والتواصل مع الخبراء في كثيـر مـن المجالات العلمية، لتكفل تحقيـق الجودة والتميز، وتصبح رائدة فـي البرامج البحثية، بهدف تحقيق مركز متقدم في تصنيفات أفضل جامعات العالم.

كما اهتمت جامعة الملك سعود [٢] اهتماما كبيرا بالبحث العلمي لمواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة ولتحقيـق ريـادة عالمية في شتى التخصصـات العلمية من خلال استقطاب العلمـاء المتميزين في شتى التخصصـات العلميـة، والتعاون مع جامعـات عالمية مرموقة للاستفادة من خبراتهـا المتميزة، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلبة ليكونوا مواكبين لعصر العولمة وتحدياته، لتصل جامعة الملك سعـود إلـى مصاف الجامعات المرموقة عالميا، وتتمكن من منافسـة مثيلاتها فـي الدول المتقدمة. وقد اشترطـت الجامعة أن يشتمل الملف البحثي الذي تقدمه المجموعة البحثية لتدعمه الجامعة: المشاريع البحثيـة التي تعمل بها المجموعة، والإنتاج العلمي والبحثي خلال السـنوات الخمس الماضية، وخطة المجموعـة للنشـر العلمي فـي الدوريات العالميـة المرموقة والمدرجـة في معهد المعلومـات العلمية (ISI)، وعـدد الأوراق العلميـة المتوقع نشرها خلال السـنتين القادمتين، وربـط المجموعة البحثية مع مسـتشارين دوليين للاستفادة من خبراتهم في تنفيذ خطـة المشروع البحثي. وترسل ملفات المجموعة البحثية المتقدمة للمنافسـة على المسـار البحثي إلى التحكيم الخارجـي لتحكيم مدى قدرة المجموعة البحثية على تحقيق التفوق والريادة العالمية.

وقـد صرفت الحكومة السـعودية بلاييـن الدولارات مؤخـرا لتنشئ جامعة الملك عبـد الله للعلوم والتقنيـة لتكـون جامعـة ذات شهـرة عالمية للأبحاث على مسـتوى الدراسـات العليا، فأسسـت مراكز بحـوث متعـددة التخصصـات، وجهزتهـا بأحدث المختبـرات، وهي تسـتقطب الشركاء مـن الباحثين والعلماء العالميين، وترحب بالرجال والنسـاء من جميع أنحـاء العالم لإنشاء مجتمع دولي من العلماء الذيـن يكرسـون جهودهم للعلوم المتقدمـة، وترحب بالرواد مـن خلال التعيين والشراكات وتجسـيد أعلـى المعايير الدولية للمسـتوى العلمي والبحوث والتعليم والتعلم، وتوفيـر الحرية الكاملة للباحثين للإبـداع والتجريـب والحصول علـى المعلومات وتبادل المعـارف والمهارات والخبـرات، واحتضان وحماية حرية البحث والفكر فيما يتعلق بالعمل العلمي [٣].

إلا أن مسـاعي بعـض الجامعات السـعودية فـي سباقها المحمـوم لاحتلال مراتب جيـدة في قوائم التصنيفـات الدولية للجامعات تعرضت للانتقاد، واتُهمت بأنها "تشتري المكانة الأكاديمية" بالمال من أجل الارتقاء في هذه التصنيفات. فقد جاء في مقال فيَ مجلة (Science) أن جامعتي الملك عبد العزيز والملـك سعـود عمدتا في السـنوات الأخيرة إلى اجتذاب عـدد كبير من الباحثين والعلمـاء المرموقين الذين يعملون في مؤسسات النخبة في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وأسيا ومن المذكورين في قائمة معهـد المعلومـات العلمية (ISI) والذين لديهم إمكانية النشر في مجلتي الطبيعة والعلوم (N&S)، ومن

(1) http://www.kau.edu.sa/
(2) http://ksu.edu.sa/
(3) http://arabic.kaust.edu.sa/

الحاصليـن على جوائز نوبـل، وإلى تقديم عقود غير متفرغة لهم بمبالغ كبيـرة، لإعطاء مقررات سريعة إذا شـاءوا، وليشرفـوا على رسائل، وليسـاعدوا أعضاء هيئـة التدريس المتفرغين فـي تطوير مخططات الأبحاث، ولكن شريطة أن ينشر كل منهم خمسـة أبحاث في المجلات المعتمدة عالميا مع إضافة اسم الجامعـة السـعودية على الأبحاث التـي ينشرونها، وكذلك إضافة اسمها إلـى عناوين عملهم المذكورة في معهد المعلومات العلمية، وذلك بهدف الحصول على ترتيب متقدم في تصنيف الجامعات، وليس لخدمـة برامـج التنمية وتطوير التعليم العالي وتحسـين الأداء الأكاديمي للطـلاب الذي ينبغي تجويده، كما يقول خالد شريدة [1]. مما يؤثر على السـمعة الأكاديمية والعلمية لتلك الجامعات، ويعطي انطباعا خاطئـا بأنهـا قد أنتجـت أبحاثا عظيمة. وقد ساهم ذلـك في صعود جامعة الملك سعـود عدة مئات من المراتب في التصنيفات الدولية خلال السنوات الأربع الأخيرة، كما تمكن مدير مركز البحوث المتميزة فـي جامعـة الملك سعـود أن يصبح باحثا مشاركا في ١٣٩ ورقة بحثيـة، بينها ٤٩ بحثا عام ٢٠١٠ و٣٦ بحثا عام ٢٠١١ حتى تاريخ نشر المقال، معظمها مع باحثين دوليين، وذلك نتيجة للتمويل الذي تقدمه الجامعة للمركز، في حين كان معدل ما ينشره خلال السـنوات الخمس عشرة السـابقة أربعة أبحاث في العام وذلك في مجلات شرق أوسطية (Bhattacharjee, 2011، وعارف، ٢٠١٢).

أمـا بالنسـبة للجامعات العربية التي لـم يحالفها الحظ لتظهـر على قوائم أفضـل الجامعات، فيعود السـبب إلى أن أوضاعها وإمكانياتها وأحجامها وتركيـز اهتماماتها تختلف كثيرا عما هو حال جامعات العالم المصنَّفة، بحيث يحق لنا التساؤل إذا كان من العدل مقارنتها بجامعات الدول الأخرى؟

ذلـك أن معظـم الجامعـات العربية يغلب عليهـا الطابع التعليمي أكثـر من النشـاط البحثي، كما أن الجامعـات الكبيـرة تضم أعدادا ضخمة من الطلبـة معظمهم في المرحلة الجامعية الأولى ونسـبة قليلة نسبيا في الدراسات العليا (تضم جامعة القاهرة مثلا ٨٢٥ ,٢٤٦ طالبا، وجامعة عين شمس ٥٩٢ ,١٧٥ طالبا، وجامعة الاسكندرية ٧٢٩ ,١١٥ طالبا)[2]، في حين أن الجامعات التي تحتل المراكز المتقدمة في التصنيفات الدولية تضم عددا أقل بكثير من الطلبة ونسـبة كبيرة منهم في الدراسات العليا يساهمون في المشاريـع البحثية للجامعات (تضم جامعة هارفارد مثلا ٩٠٠ ,٢٩ طالبا، وستانفورد ٧٨٢ ,١٩ طالبا، وMIT 10,220 طالبا) (Salmi, 2009)، هذا فضلا عما تتمتع به الجامعات الأخيرة من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة للبحث والتعليم، وارتفاع الإنفاق على الطالب.

كذلـك، فإن اعتبار عدد الأبحاث التـي ينشرها أساتذة الجامعات في مجلات علمية محددة وباللغة الإنجليزيـة معيـارا أساسيـا لتصنيف الجامعات، يجعل مـن الصعب أن تحتل الجامعـات العربية مراكز مرموقة على قوائم أفضل الجامعات، لانهماك الأساتذة بالتدريس وبإعداد المذكرات أكثر من تركيزهم علـى البحـث، ولأنهم كثيرا ما يعـدون أبحاثهم باللغة العربيـة، وينشرونها في مجـلات شرق أوسطية. كمـا أنهـم يفتقرون إلى التمويـل الكافي، والخطـط البحثية المؤسسـية، حيث أن الإنفـاق على التعليم العالـي والبحـث العلمي كنسـبة من الناتـج المحلي الإجمالي فـي معظم الدول العربيـة منخفض جدا مقارنـة بمـا ينفق في الدول الأخرى، حيث تشير البيانات التي توافرت بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦ إلى أن معـدل الإنفاق على البحث والتنمية كنسـبة من الناتج القومي الإجمالي بلـغ على سبيل المثال ١.٠٣٪ فـي تونـس، و٠.٦٦٪ في مصـر، وكان دون ٠.٥ في معظـم الدول الأخرى، وهـذا معدل منخفض عن المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢.٣٪.

مـن جهة أخرى، فـإن معظم الجامعـات العربيـة الكبيرة هي جامعـات حكومية، وتخضـع لقوانين

(1) http://www.libvoice.net/articles/view/thread/id/26660
(2) http://www.aaru.edu.jo/aaru/mjles/qoqc.htm

الخدمة المدنية التي تحدد الرواتب وشروط التعيين، إلخ. مما يحرم المسؤولين فيها من التعاقد الحر مع الأساتذة والباحثين وتحديد الرواتب لهم وفقا لخبراتهم وإنتاجيتهم، في حال توافر التمويل. مما يعرقل المحاولات الإبداعية.

رابعا: الجامعات العربية في تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي

١. إطلاق المشروع:

قرر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) الذي انعقد في الكويت عام ٢٠٠٦ إطلاق مشروع لتقويم وترتيب جامعات الدول الأعضاء في المنظمة نتيجة لاحتدام التنافس خلال السنوات الأخيرة بين جامعات العالم وسعيها لاحتلال مراكز متميزة في التصنيفات الدولية. وقد تولى إعداد التصنيف "مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية،» أحد الأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعروف اختصارا باسم "مركز أنقرة" نسبة إلى المدينة التي تحتضن مقره الرئيسي، وأصدر دراسة أولية في عام ٢٠٠٧ [(١)]. وكان ضمن أهداف هذا التصنيف تقويم الجودة الأكاديمية لكل جامعة من جامعات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على حدة، ورفع مستوى التنافس فيما بينها، وتيسير ظهورها على قوائم أفضل الجامعات في العالم (الصديقي، ٢٠٠٨).

٢. المبينات المعتمدة في تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعات المصنَّفة

اعتمد التصنيف على مبينات تتعلق بالأداء البحثي للجامعات فقط، واشترط أن تكون الجامعات قد نشرت مقالات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ في المجلات والدوريات المحددة في الكشَّافات المعَدة في معهد المعلومات العلمية (ISI) وهي: دليل التوثيق العلمي للبحوث الأساسية (SCI)، ودليل النشر العلمي الموسع (SCIE)، ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (SSCI). وتم التصنيف في ضوء معيارين: معيار واحد (Single factor) يعتمد على مجموع الأبحاث المنشورة في كل جامعة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وعدد الاستشهادات بأبحاث كل بلد الواردة في الكشافات، ومعيار المؤشر المجمع (Composite index)، الذي يجمِّع نتيجة أربعة مُبينات م هو مبين في الجدول ٦.

جدول ٦ :المبينات المعتمدة في تصنيف دراسة المؤتمر الإسلامي عام ٢٠٠٧ للمؤشر المجمع(٢)

المؤشرات	الوزن
جودة الأبحاث التي تم إنجازها في ضوء عدد الاستشهادات	٣٥٪
عدد الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس	٣٥٪
حجم الإنتاج البحثي لعضو هيئة التدريس	١٨٪
معدل النمو البحثي خلال ٣ سنوات	١٢٪
المجموع	١٠٠٪

وقد تمت تغطية ٤٩ بلدا إسلاميا من أصل ٥٧ لعدم توافر بيانات عن ثمانية دول أو لم تتوافر فيها أبحاث تتوافق مع المعايير (مثل: أفغانستان، جيبوتي، النيجر، ساحل العاج، إلخ.). وتم تصنيف ٣٢٢ جامعة من أصل ١٤٦٠ جامعة موجودة في الدول الإسلامية الأعضاء بناء على المؤشر المنفرد، ثم تم تصنيف ٨٤ جامعة من الـ ٣٢٢ السابقة الذكر بناء على المؤشر المجمَّع لعدم توافر بيانات عن

(1) http://www.sesric.org/activities-university-ranking.php,&http://www.sesric.org/files/article/232.pdf
(2) http://www.sesric.org/files/article/232.pdf, accessed on 14/06/2012

الأكاديميين. ويعتزم مركز أنقرة نشر تصنيف للجامعات في المستقبل عندما يتم جمع بيانات موثوقة عنها، وذلك على مستوى دول منظمة المؤتمر الإسلامي ككل، كما على المستوى الوطني لكل دولة عضو على حدة [١].

٣. أبرز نتائج تصنيف مركز أنقرة- منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعات العربية التي ظهرت فيها

إن أربع عشرة جامعة تركية احتلت مراكز ضمن قائمة أفضل عشرين جامعة إسلامية (٧٠٪) في ضوء المعيار الواحد من ضمنها المراكز الست الأولى، وحصلت جامعات إيران على ٣ مراكز (١٥٪)، وظهرت على هذه القائمة جامعتان عربيتان فقط (١٠٪) هما جامعة القاهرة (المرتبة ٩) وجامعة الكويت (المرتبة ١٣).

جدول ٧: توزيع ٨٤ جامعة مصنفة في منظمة المؤتمر الإسلامي في ضوء المؤشر المجمَّع[٢]

الدولة	المراتب			عدد الجامعات	٪
	١-٢٠	٢١-٥٠	٥١-٨٤		
إيران	٧	٢	١	١٠	١١,٩
تركيا	٦	٢٠	٢١	٤٧	٥٦
ماليزيا	٢	١	--	٣	٣,٦
باكستان	١	١	--	٢	٢,٤
الإمارات العربية	١	--	--	١	١,٢
الكويت	١	--	--	١	١,٢
لبنان	١	--	--	١	١,٢
مصر	١	٢	٦	٩	١٠,٧
أوغندا	--	١	--	١	١,٢
السعودية	--	١	١	٢	٢,٤
الأردن	--	١	١	٢	٢,٤
عُمان	--	١	--	١	١,٢
المغرب	--	--	١	١	١,٢
تونس	--	--	٢	٢	٢,٤
الجزائر	--	--	١	١	١,٢
المجموع	٢٠	٣٠	٣٤	٨٤	١٠٠,٢
مجموع الجامعات العربية				٢١	٢٥٪

أما بالنسبة للمؤشر المجمع فمن أصل ٨٤ جامعة مصنفة ظهرت ٢١ جامعة عربية فقط، مقابل ٤٧ جامعة لتركيا و١٠ جامعات لإيران. وقد حظيت مصر بـ٩ مراكز في هذا التصنيف، وكانت الثالثة إسلاميا والأولى عربيا، كما كان نصيب كل من الأردن وتونس والسعودية جامعتين، ونصيب كل من الأمارات والجزائر وعُمان والكويت ولبنان والمغرب جامعة واحدة. ويبين الجدول هذه الجامعات ومراتبها،

(١) تمت الكتابة للمسؤولين في مركز أنقرة، وكذلك للمسؤولين في اتحاد الجامعات العربية، لسؤالهم إذا كانت لديهم تصنيفات للجامعات دون الحصول على إجابة.

(2) http://www.sesric.org/imgs/news/Image/Academic_Ranking.pdf, accessed on 14/06/2012

حيث يبرز بوضوح الفرق في النتائج بين نتائج التصنيفات الدولية وتصنيف المنظمة الإسلامية.

جدول ٨: الجامعات العربية المصنفة في منظمة المؤتمر الإسلامي في ضوء المؤشر المجمَّع وترتيب كل منها

الجامعة	الدولة	المرتبة	الجامعة	الدولة	المرتبة
الجامعة الأميركية في بيروت	لبنان	٨	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مصر	٥٦
جامعة الإمارات العربية	الإمارات العربية	٩	جامعة القاضي عياد- مراكش	المغرب	٦٢
جامعة قناة السويس	مصر	١٠	جامعة عين شمس	مصر	٦٦
جامعة الكويت	الكويت	١١	جامعة الملك سعود	السعودية	٧٢
جامعة القاهرة	مصر	٢٥	جامعة الزقازيق	مصر	٧٣
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية	٣٤	جامعة المونستير	تونس	٧٥
جامعة طنطا	مصر	٤٣	جامعة USTHB	الجزائر	٧٧
جامعة الأردن للعلوم والتكنولوجيا	الأردن	٤٤	جامعة أسيوط	مصر	٨٠
جامعة السلطان قابوس	عُمان	٥٠	جامعة جنوب الوادي	مصر	٨١
الجامعة الأردنية	الأردن	٥٢	صفاقس	تونس	٨٣
جامعة المنصورة	مصر	٥٣			

خلاصة

عمدت بعض الجامعات العربية، كالمصرية والسعودية، في السنوات الأخيرة إلى دعم البحوث العلمية لتمكين الأساتذة الباحثين من النشر في المجلات العالمية المعتمدة في تصنيف الجامعات، ومع ذلك، تبين أن عدد الجامعات العربية الذي ظهر على قوائم التصنيفات الدولية قليل جدا مقارنة بعدد الجامعات العربية الكلي، حيث اقتصر على ظهور جامعات: القاهرة، الملك سعود، الملك فهد للبترول والمعادن، الملك عبد العزيز، الإسكندرية، الأميركية في بيروت، الإمارات العربية المتحدة، والسلطان قابوس، وكانت مراكزها متأخرة نوعا ما، مع تقدم مراكز الجامعات السعودية بشكل واضح من سنة لأخرى. وفي تصنيف ويبومتركس ٢٠١٣، ظهرت ٧٢٦ جامعة عربية ضمن أكثر من ٢٠ ألف جامعة على مستوى العالم، وكانت مراكزها متأخرة بحيث لم تظهر سوى أربع جامعات عربية فقط ضمن الألف جامعة الأول، هي جامعات: الملك سعود، والملك عبد العزيز، والملك فهد للبترول والمعادن، والأميركية في بيروت. وفي تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي لعام ٢٠٠٧ لتقويم الجودة الأكاديمية لجامعات الدول الأعضاء ظهرت جامعتان عربيتان فقط ضمن قائمة عشرين جامعة إسلامية في ضوء المعيار الواحد، هما جامعة القاهرة وجامعة الكويت، كما ظهرت ٢١ جامعة عربية من ضمن ٨٤ جامعة على قائمة المؤشر المجمَّع، حظيت مصر منها بتسع مراكز، وكان نصيب كل من الأردن وتونس والسعودية جامعتين، ونصيب كل من الإمارات والجزائر وعُمان والكويت والمغرب جامعة واحدة.

وتبين من تحليل نتائج هذه التصنيفات أن الجامعات التي تحتل المراكز الأولى في التصنيفات

الدولية والتي تساهم في تقدم المعرفة من خلال البحث والتعلم، تتمتع بإمكانات مادية وبشرية متميزة تمكّنها من تحقيق أهدافها. مما جعل الغالبية العظمى من الجامعات العربية تغيب عن قوائم أفضل الجامعات نظرا لاختلاف أوضاعها المادية والبشرية واهتماماتها عن أوضاع جامعات النخبة.

وهذا يوحي بضرورة دعم الجامعات العربية ماديا وتقنيا وبشريا، وتطوير نوعية التعليم والتعلم فيها، وإعطاء أهمية أكبر للبحث العلمي ورفع مستواه والإنفاق عليه بشكل مناسب، وخلق مناخ حر وملائم للعمل الأكاديمي، وتحسين المواقع الإلكترونية للجامعات العربية وإثراء المنشور عليها بالإنتاج العلمي للأساتذة، من أجل الارتقاء بالجامعات العربية إلى المستوى العالمي.

ويشير سالمي (Salmi, 2009) في الدراسة التي أعدها للبنك الدولي إلى أن إنشاء جامعة من مستوى عالمي لا يمكن أن يتحقق بين ليلة وضحاها. وعندما ترغب دولة أو مؤسسة في تحقيق التطوير لابد من توفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك. ولما كان من الصعب رفع مستوى جميع المؤسسات دفعة واحدة، قدم سالمي نماذج من مقاربات منوعة تبنتها دول العالم لإيصال بعض جامعاتها إلى المستوى العالمي، يمكن للدول العربية الاستفادة منها لتبني استراتيجيات تلائمها. من ذلك:

أ. العمل على تطوير عدد من المؤسسات الموجودة الواعدة أو أقسام أو مراكز محددة فيها للاستفادة من الإمكانيات المتاحة أصلا، وتطوير نوعية برامجها لتصبح في مستوى عالمي.

ب. دمج عدد من المؤسسات الجيدة الموجودة المتشابهة، خاصة البحثية، بحيث يتم حشد مواردها البشرية والمادية لخلق مؤسسات بحثية قوية تكون أكثر شمولا واتساعا. وقد تصادف هذه المقاربة مقاومة للتغيير من قبل العاملين الموجودين عند اجتذاب إداريين وعاملين جدد، وقد يصعب خلق هوية جديدة للمؤسسة.

ت. إنشاء مؤسسات أو أقسام/ مراكز محددة جديدة تكون متميزة وفقا للمعايير العالمية (في العلوم، الطب، التكنولوجيا، العلوم الاجتماعية، إلخ.) تخصَّص للبحث والتعليم المتميزين، وتتبنى مقاربات تجعلها تركز على الإبداع، وعلى ثقافة التميز، وتتلافى أخطاء المؤسسات التقليدية، وتستقطب أكاديميين غير متأثرين بثقافة تلك المؤسسات، وتوفر لها الموارد المالية اللازمة من مصادر متنوعة، مع وضع قواعد جديدة لاجتذاب أفضل الطلبة والعاملين، وبناء قواعد تنظيمية مناسبة وإطار من الحوافز.

ومن الضروري في هذا الصدد الحفاظ على الكفاءات الموجودة بدعمها ماديا ومعنويا، والعمل على اجتذاب العلماء والأساتذة العرب المنتشرين في جامعات العالم – ولو بشكل غير متفرغ– للاستفادة من خبراتهم في تطوير التعليم والبحث في الجامعات العربية. كذلك، من الضروري العمل على إنشاء جامعات جديدة بما يتلاءم مع الزيادة السكانية في الدول العربية، وتوزيعها بعدل على المناطق بحيث لا تتركز في العواصم، والتوقف عن سياسة التوسع في الجامعات الموجودة عن طريق إغراقها بأعداد هائلة من الطلبة تفوق قدراتها الاستيعابية (التدريسية والبحثية). بالإضافة إلى التوسع في البعثات الخارجية والمهمات العلمية لطلاب الدراسات العليا والأساتذة، وتوثيق العلاقات بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية المتقدمة، والتوسع في استقدام أساتذة منها للعمل في الجامعات العربية لفترات محددة.

وعلى أية حال، فإن تطوير مؤسسات التعليم العالي لا بد أن يتم بالتزامن مع تطوير استراتيجية اقتصادية اجتماعية، وتطوير المراحل التعليمية السابقة على التعليم العالي، كما أنه لابد وأن يلبي الاحتياجات التعليمية والتدريبية والبحثية للبلد. وعند التفكير برفع مستوى مؤسسة تعليم عالٍ أو إنشاء

واحـدة جديـدة لا بد مـن أن يكون وراء ذلك مبررات اقتصادية وقيمة مضافـة متوقعة لخطوة كهذه نظرا لمـا تتطلبه مـن التزامات مالية ضخمة وقوى بشرية متميزة، كما لابد مـن تحديد رؤية وأهداف واضحة للمؤسسـة، وتحديد الكلفة المتوقعة لإيصالها إلى المستوى العالمي ومصادر توفيرها، وكذلك تحديد أفضـل المعايير لاختيـار الطلبة والأساتـذة والقيادات، ووضع نظـام مجز من الحوافـز، وتوفير الإدارة الرشيـدة اللازمـة، والتفكير بالشراكات التـي ستُعقد مع مؤسسـات أخرىً، وكيفية تقويـم الإنجازات، وغير ذلك من إجراءات.

المصادر والمراجع العربية

الصديقـي، سعيـد (٢٠٠٨). الجامعـات العربية وجـودة البحث العلمي: قـراءة في المعاييـر العالمية. **المستقبل العربي**، بيروت: العدد ٥٣، ص. ص. ٧٠-٩٣.

المصادر والمراجع الأجنبية

Ankara Centre (2007). *Academic Rankings of Universities in the OIC, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries*. Ankara: Organization of the Islamic Conference.

Bhattacharjee, Yudhijit (2011). Saudi Universities Offer Cash in Exchange for academic Prestige. *Science 9* (334), 1344-1345.

Leef, George and Michael Lowrey (2004). Do College Rankings Mean Anything? Why Rankings by U.S. News and others are deeply flawed? Inquiry 17, 1-9.

Salmi, Jamil (2009). *The Challenge of Establishing World-Class Universities*. Washington, DC: The World Bank.

U.S.News & World Report (2011). *Best Colleges*. Washington, D.C: U.S.News & World Report.

U.S.News & World Report (2012). *Best Graduate Schools.* Washington, D.C: U.S.News & World Report.

U.S.News & World Report (2013). *Best GRAD Schools*. Washington, D.C: U.S.News & World Report.

Wildavsky, Ben (2010).*The Great Brain Race. How Global Universities Are Reshaping the World*. New jersey: Princeton University Press, Princeton & Oxford.

المواقع الإلكترونية

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=63420, accessed June 20, 2012.

http://ar.wikipedia.org/wiki, accessed June 9, 2012.

http://arabic.kaust.edu.sa/, accessed June 21, 2012.

http://coebio.ksu.edu.sa/, accessed June 21, 2012.

http://coebio.ksu.edu.sa/index.php/ar/latest-news/news-at-cebr/306-new-research-programs, accessed June 21, 2012.

http://cu.edu.eg/ar/Cairo-University-News-3420.html, accessed June 29, 2013.

http://cuportal.cu.edu.eg/ar/Cairo-University-News-308.html, accessed June 21, 2012.
http://ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Pages/Home.aspx, accessed June 21, 2012.
http://scholar.google.com/schhp?hl=en, accessed June 14, 2012.
http://www.aaru.edu.jo/aaru/mjles/qoqc.htm/, accessed June 26, 2012.
http://www.alexu.edu.eg/?q=ar/node/3608, accessed June 20, 2012.
http://www.alnaja7.org/success/Education/times_world_ranking_2005.pdf, accessed June 9, 2012.
http://www.arwu.org/, accessed June, 2012.
http://www.iu.qs.com/university-rankings/world-university-rankings/, accessed June 20, 2012 and July 20, 2013.
http://www.kau.edu.sa/, accessed June 21, 2012.
http://www.kfupm.edu.sa/SitePages/, accessed June 21, 2012.
http://www.leidenranking.com/ranking.aspx, accessed November 19, 2012.
http://www.libvoice.net/articles/view/thread/id/26660, accessed November 19, 2012.
http://www.sesric.org/activities-university-ranking.php, accessed June 14, 2012.
http://www.sesric.org/files/article/232.pdf, accessed June 14, 2012.
http://www.sesric.org/imgs/news/Image/Academic_Ranking.pdf, accessed June 9 & June 14, 2012.
http://www.shanghairanking.com/ARWU2011.html, accessed June 4 & June 7, 2012 and July 16, 2013.
http://www.timeshighereducation.co.uk/Journals/THE/THE/31_May_2012/attachments/THE_100_Under_50_.pdf, accessed June 21, 2012.
http://www.timeshighereducation.co.uk/WorldUniversityRankings.html, accessed June 16 & June 21, 2012.
http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/, accessed June 7 & June 8, 2012 and July 16, 2013.
http://www.topuniversities.com/university-rankings, accessed June 11 & June 21, 2012.
http://www.usnews.com/education/worlds-best-universities-rankings/top-400-universities-in-the-world, accessed June20, 2012 and July 16, 2013.
http://www.webometrics.info/links.html, accessed June 8& June 20, 2012 and July 16, 2013.
http://www.webometrics.info/Size_by_Domain_World.asp?offset=50, accessed June 20, 2012.